

## القروض البنكية الاستثمارية دعم مالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة تيسمسيلت -

ط.د. مركان محمد البشير مخبر السياحة، الإقليم والمؤسسات جامعة غرداية mbfeco1@yahoo.fr

أ.د. بوخاري عبد الحميد جامعة غرداية bkhamib@yahoo.com

د. عادل رضوان المركز الجامعي تيسمسيلت adelredouane301@gmail.com

Received: Avril 2018

Accepted: Mai 2018

Published: Juin 2018

### Abstract:

Small and medium enterprises (SMEs) mainly dependent to investment activity, in order to ensure its continuity and position in market. Through the expansion, renovation and development of its structures, equipment, and investment properties. However, when its undertaking an investment activity, in often face the insufficient financial private resources. That's forcing them to find an external financial support, which is often provided by banks, through granting investment bank loans, in order to finance its investment activity. So in this research paper, Entitled "Investment Banking Loans Financial Support to Small and Medium Enterprises", we will try to shed light on the investment bank loans which are granting by banks as financial support for small and medium enterprises, With the case study of the bank (bank of agriculture and rural development -Agency Tissemsilt -).

**Keywords:** Banks, Bank loans, Investment bank loans.

ملخص:

يعتبر النشاط الاستثماري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعامة الأساسية لاستمرارية نشاطها وبقائها قائمة في السوق، وذلك من خلال توسيع وتجديد وتطوير هياكلها ومعداتها وممتلكاتها الاستثمارية، إلا أنه عند قيامها بنشاط استثماري ما فإنها في غالب الأحيان لا تكفيها مواردها المالية الذاتية، وإنما تلجأ إلى دعم مالي خارجي والذي غالبا ما توفره البنوك، فهذه الأخيرة تمنحها قروضا بنكية من أجل تمويل نشاطها الاستثماري. وعليه سوف نحاول من خلال هذه الورقة البحثية، الموسومة بـ "القروض البنكية الاستثمارية دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، التطرق للقروض البنكية الاستثمارية التي تمنحها البنوك كدعم مالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع دراسة حالة بنك (بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة تيسمسيلت -).

كلمات مفتاحية: بنوك، قروض بنكية، قروض بنكية استثمارية.

## مقدمة:

لبناء اقتصاد وطني مسير للتحويلات الاقتصادية العالمية الجديدة، وجب وجود تكامل اقتصادي بين جميع أعوانه، والذي لا يتم إلا من خلال وجود وتناسق مجموعة من القطاعات الاقتصادية، والتي من أهمها المؤسسات والبنوك، فالمؤسسات تكمن وظيفتها الأساسية في العمليات التجارية والصناعية والخدمية، أما البنوك فوظيفتها الأساسية تكمن في توفير الأموال اللازمة لشتى القطاعات الأخرى. إلا أن المؤسسات، خاصة الصغيرة والمتوسطة، عند قيامها بنشاطها الاعتيادي، أو عند زيادة قدراتها الإنتاجية من خلال القيام باستثمارات تعويضية أو توسعية أو جديدة، أو حتى عند إنشائها أول مرة، فهي لا تستطيع القيام بذلك بالاعتماد على مواردها المالية الذاتية، خاصة ما تعلق منها بالاستثمارات على المدى المتوسط والطويل، فهاته الأخيرة بطبيعة الحال تحتاج إلى غلاف مالي ضخم للقيام بها وحتى عند متابعتها، وعليه فهي تحتاج إلى موارد مالية خارجية، أي ممول خارجي، والذي غالبا ما يكون البنك، والذي من أهم وظائفه تمويل استثمارات المؤسسات على المدى المتوسط والطويل.

فالاستثمارات المتوسطة والطويلة الأجل تحتاج إلى تمويل خارجي كاف لتغطيتها، والتي تقوم البنوك غالبا بتوفيرها، إلا أن ذلك التمويل لا يكون بدون مقابل، وإنما يكون مقابل فائدة محسوبة على أساس معدل فائدة مطبق. فالبنوك عند قيامها بعملية التمويل مقابل حصولها على الفائدة فهي تقوم بعملية الإقراض، وهنا تظهر إحدى المهام الأساسية للبنوك والتي هي تقديم القروض بشتى أنواعها، وبما أنها تقدم لغرض تمويل الاستثمارات المتوسطة والطويلة الأجل، فنوع القرض في هذه الحالة هو القرض البنكي الاستثماري، والذي يقدم من طرف البنوك لتمويل المشاريع الاستثمارية المتوسطة والطويلة الأجل والتي تقوم بها المؤسسات على المدى المتوسط والطويل. فالقروض البنكية الاستثمارية، في ظل إقتصاد يحتم على الدولة التدخل وتقديم الدعم المالي للمؤسسات، خاصة الصغيرة والمتوسطة منها، تعتبر وسيلة هامة للقيام بالاستثمارات ذات الآفاق العالية في شتى الميادين الاقتصادية، والتي تتطلب دراسة وتخطيط، وجهاز مالي قادر على متابعة وتغطية التكاليف. وعليه: ما هي أصناف القروض البنكية الاستثمارية التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

## أهمية وأهداف ومنهجية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من الحاجة إلى التطرق إلى أهم أصناف القروض البنكية الاستثمارية، والتي تعتبر بمثابة دعم مالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في ظل إقتصاد يحتم على الدولة التدخل وتقديم الدعم المالي بشكل فعال.

وعليه، يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة الأهداف التالية:

- معرفة أهم العموميات المتعلقة بالقروض البنكية الاستثمارية.

- عرض أصناف القروض البنكية الاستثمارية الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة تيسميسيلت.

ومن أجل الإجابة على التساؤل السابق والإلمام بجوانبه الفرعية تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلاءم وطبيعة الموضوع وذلك من أجل إثراء الجانب المفاهيمي المتعلق بالقروض البنكية الاستثمارية.

وعليه قمنا بتقسيم البحث إلى النقاط التالية:

المحور الأول: مدخل عام حول القروض البنكية الاستثمارية

المحور الثاني: القروض البنكية الاستثمارية الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة تيسمسيلت -

المحور الأول: مدخل عام حول القروض البنكية الاستثمارية

عملية تمويل النشاط الاستثماري للمؤسسات الصغيرة والكبيرة والمتوسطة تعني أن البنك مقبل على تجميد أموال ضخمة لمدة ليست بالقصيرة، يمكن أن تمتد على كل حال لأكثر من سنتين حتى 25 سنة وذلك حسب طبيعة الاستثمار. ونظرا لما تتميز به هذه العملية من حجم الأموال الضخمة والمدة الغير قصيرة، فهناك طرق عديدة لتمويل هذا النوع من العمليات والتي من أشهرها القروض البنكية الاستثمارية.

أولا: تعريف القروض البنكية الاستثمارية

القروض البنكية الاستثمارية هي قروض توجه لتمويل المشاريع عقب تأسيس المؤسسة أو بقصد إعادة تجديد وتوسيع الأصول الثابتة من وسائل إنتاج ومعدات أو عقارات مثل الأراضي والمباني الصناعية والتجارية والادارية<sup>1</sup>، وتتميز هذه القروض بطول مدتها ومبالغها الضخمة وأسعار فائدتها المرتفعة، أما عمليتي السحب والسداد عادة ما تكون على شكل دفعات (أقساط).

فالقروض البنكية الاستثمارية هي قروض تمنحها البنوك لتمويل استثمارات المؤسسات باختلاف أحجامها، الصغيرة والمتوسطة والكبير، لمدة متوسطة أو طويلة الأجل.

ثانيا: أنواع القروض البنكية الاستثمارية

يمكن تصنيف هذه القروض حسب طبيعة الاستثمار ذاته إلى:

- قروض متوسطة الأجل: وتوجه لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبعة سنوات مثل الآلات والمعدات، ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة. ونظرا لطول هذه المدة، فإن البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال، ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد، والتي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقترض<sup>2</sup>.

- قروض طويلة الأجل: توجه هذه القروض لتمويل الاستثمارات التي تفوق في الغالب سبعة سنوات ويمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية عشرين سنة، وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات (أراضي ومباني)، ونظرا لطبيعة هذه القروض (المبلغ الضخم والمدة الطويلة)، تقوم بها مؤسسات متخصصة لاعتمادها في توفير الأموال اللازمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة لا تقوى البنوك التجارية عادة على جمعها<sup>3</sup>. وتمنح عادة مقابل رهن عقاري. ومبلغ هذا القرض لا يتجاوز 70% من مبلغ المشروع ومدته لا تتجاوز 20 سنة، فهي ترتبط بإمكانيات المقترض على السداد.

- قروض الإيجار: وهو نوع من أنواع القروض الموجهة لتمويل الاستثمارات، إلا أنه يختلف عن النوعين السابقين الذكر كونه لا يمنح على شكل أموال (بل يمنح على شكل الاستثمار المراد به)، وهذا النوع من القروض يوجه عموما لاقتناء

الاستثمارات المنقولة كآلات والمعدات، ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة. فهو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنكا أو مؤسسة مالية (المؤجر) بوضع الاستثمار بحوزة مؤسسة مستعملة (المستأجر) على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار<sup>4</sup>.

ثالثا: أهداف القروض البنكية الاستثمارية

- تسمح بالقيام بعملية التجديد من خلال اقتناء الآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج<sup>5</sup>.
- تسمح للمؤسسة بالحصول على العقارات والتي تتميز بارتفاع تكاليفها وبالتالي فترة أطول لاسترجاع أموالها<sup>6</sup>.
- تسمح بمسايرة التطور التكنولوجي العالي عن طريق إدخال وسائل تقنية أكثر تطورا.
- ترمي إلى توسيع نشاط المؤسسة بزيادة معدات جديدة ذات مردودية كبيرة.
- ترفع من مكانة المؤسسة بين المؤسسات وتضمن مستقبلها نتيجة الأرباح المحققة من المشروع.
- زيادة الإنتاج والإنتاجية يخلق مشاريع استثمارية جديدة.

رابعا: أسباب اللجوء إلى القروض البنكية الاستثمارية

إن أغلب المؤسسات تلجأ إلى هذا النوع من القروض بسبب<sup>7</sup>:

- ضخامة حجم مبالغ المشاريع الاستثمارية خاصة الاستثمارات طويلة الأجل.
- طول مدة الاستثمار وبالتالي فترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على عوائد، والتي تكون متقطعة خلال سنوات عمر الاستثمار، وبالتالي الحاجة إلى ممول خارجي من أجل تفادي الإفلاس والضائقة المالية.
- يتم الإنفاق على المشروع الاستثماري عادة مرة واحدة في بداية المشروع، وهو يشكل عبئا ثقيلا على المؤسسة لا تستطيع تحمل نفقاته وحدها.

- كثرة وارتفاع تكاليف المشاريع الاستثمارية خاصة تلك التي تتطلب مدة طويلة لإنجازها.
- تلجأ المؤسسات لهذا النوع من القروض لعدم كفاية مواردها الذاتية وذلك من أجل سد وتعبئة حاجيات المشروع الاستثماري.

خامسا: شروط منح القروض البنكية الاستثمارية

قبل أن يتخذ البنك القرار النهائي لمنح أو عدم منح القرض يجب عليه القيام بدراسة شاملة لوضعية المؤسسة طالبة القرض وسمعتها ومدى ملائمة الضمانات المقدمة من طرفها مع القرض المطلوب، أي التأكد من قدرة كفاءة المؤسسة على تسديد الالتزام التعاقدية في الأجل المتفق عليه.

ويمنح البنك القرض للمؤسسة التي تتوفر فيها الشروط التالية<sup>8</sup>:

- التمكن والقدرة الإدارية والفنية والذهنية والبدنية على التسيير.
- لها السمعة والخبرة والكفاءة المهنية التي تمكنها من كسب ثقة البنك.
- يجب أن توضح الهدف من اقتراض هذه الأموال والغرض الموجه لها.
- أن تتوفر على الضمانات الكافية والتي من خلالها يضمن البنك استرجاع أمواله.

- أن تبين بأن مشروعها يحقق نسبة ربح مناسبة، ويساهم في التنمية الاقتصادية المستدامة.
  - أن يكون لها سجل تجاري يبين نشاطها، وأيضاً أن يكون لديها حساب بنكي.
  - ليس لها طلب قرض في بنك آخر.
- بحيث يجب على كلا الجانبين (المؤسسة الطالبة للقرض البنكي الاستثماري والبنك) القيام بما يلي:
- 1- جانب المؤسسة: تكوين ملف طلب القرض من خلال<sup>9</sup>:
    - إعداد الوثيقة التقو اقتصادية: يقوم المختص المالي بإعداد وثيقة تحدد احتياجات المؤسسة المختلفة موضحاً فيها مبلغ القرض وكذا غرضه ثم يقدمها إلى مجلس إدارة المؤسسة للمصادقة عليها.
    - تقديم الملف إلى البنك: توضح المؤسسة احتياجاتها وحالتها المالية من خلال تقديم ملف يتكون من:
      - وثيقة طلب القرض المسلمة من قبل البنك والتي ينبغي ملؤها بعناية تامة من طرف العميل.
      - طلب خطي من طرف الزبون موضحاً فيه مبلغ القرض وهدفه، أما إذا كانت شركة فيوضح نشاطها.
      - نسخة مصادق عليها من السجل التجاري ومن شهادة الوضعية الضريبية.
      - الوثائق والمستندات الخاصة بالتملكات والضمانات والوثيقة التقو اقتصادية.
  - 2- جانب البنك: يتعين عليه جمع المعلومات الائتمانية من المصادر التالية:
    - المقابلة الشخصية مع المقترض مع دراسة ملف القرض.
    - زيارة المنشأة الطالبة للقرض: وتعطي زيارة المنشأة فكرة عامة عن أحوالها وسير العمل بها سواء من النواحي الإنتاجية أو التجارية، ولهذا من الضروري التعرف على ما يلي:
      - موقع المنشأة وحالة المباني ومدى كفايتها لاحتياجات المنشأة والتوسع في المستقبل.
      - حالة الآلات والمعدات المستخدمة ومدى كفايتها، وأسلوب توزيعها.
      - العمالة المستخدمة ومدى طاقتها الإنتاجية وحجم أجورها نسبة إلى إجمالي التكلفة.
      - الهيكل التنظيمي الداخلي للمنشأة، وأساليب المحاسبة المتبعة ومدى كفاءتها.
      - المتعاملون مع المنشأة من بائعين ومشتريين، وشروط الشراء والبيع التي يجري التعامل على أساسها.
      - حالة المخازن والمخزون من الخامات والسلع المنتجة، ومدى توافر احتياطات الأمن ضد مختلف المخاطر.
      - الاستعلام باللجوء إلى المصادر الداخلية البنك ومن البنوك الأخرى ومن المحيط الذي يتعامل معه العميل.
- سادساً: إجراءات منح القروض البنكية الاستثمارية
- تمر عملية منح القروض البنكية الاستثمارية بالإجراءات التي يتخذها البنك وفق الخطوات التالية:
- 1- الفحص الأولي لطلب القرض: يقوم البنك بدراسة الطلب المقدم من طرف العميل لمعرفة إذا كانت تتوفر فيه الصلاحية المبدئية للتمويل وفقاً لسياسة الإقراض في البنك، وكذا غرض القرض وأجل الاستحقاق، وأسلوب السداد، وعلى ضوء هذه الأمور يمكن اتخاذ قرار مبدئي<sup>10</sup>، إما الاستمرار في دراسة الطلب أو الاعتذار عن قبوله، والرفض يكون عادة بالنسبة للطلبات التي لا تلائم البنك إما لعدم قانونيتها أو لضخامة مبالغها.

2- التحليل الائتماني للقروض: وهنا يتم دراسة الوضعية الاقتصادية والسوقية والتقنية والفنية للعميل وبعدها دراسة الوضعية المالية للعميل باستخدام مختلف تقنيات التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسة المقترضة، وذلك لمعرفة قدرته أو عجزه على تسديد مبلغ القرض، مع الأخذ بعين الاعتبار مصادر السداد التي يمكنه اللجوء إليها للسداد، كبيع المخزون السلعي، الأصول الثابتة أو الاقتراض من مصادر أخرى<sup>11</sup>.

3- مرحلة التفاوض مع العميل: استنادا للمعلومات التي تم تجميعها والتحليل المالي تقوم إدارة القرض بإعداد عقد مقترح استعدادا للدخول في مفاوضات مع العميل، حيث يدور مضمون هذه المفاوضات حول مبلغ القرض وغرضه، مدته، أسلوب سداده، أهم الضمانات المطلوبة وسعر الفائدة، ويكون التفاوض وفقا لشروط البنك لضمان استرجاع المبلغ الأصلي للقروض والفوائد المترتبة عليه<sup>12</sup>.

4- اتخاذ القرار النهائي: يقوم البنك بطرح شروطه على العميل في مرحلة التفاوض التي تنتهي بقبوله أو عدم قبوله لها. فبعد موافقة العميل على جميع شروط البنك بما في ذلك سعر الفائدة، تقوم السلطة المختصة بمنح القرض والمتكونة من مدير الوكالة، رئيس المصلحة، نائب المدير بتوقيع الاتفاق. ويصدر القرار النهائي بمنح القرض يتم تجهيز اتفاقية القرض التي تتضمن سعر الفائدة والعمولات المحددة، وطريقة تسديد القرض من خلال دفعة واحدة أو عن طريق عدة دفعات مع تحديد تواريخ الدفع، ويعتبر القرض المقدم تدفق نقدي خارجي (طبعا بالنسبة للبنك مقدم القرض).

5- صرف القرض: قبل أن يتسلم المقرض الطالب للقرض البنكي مبلغ القرض يشترط عليه توقيع الاتفاقية والتقديم الفعلي للضمانات المتفق عليها واستفاء الالتزامات التي تنص عليها الاتفاقية. وبعدها، حسب نص الاتفاقية، يتحصل العميل على مبلغ القرض إما دفعة واحدة أو على عدة دفعات محددة بتاريخ مسبقا أو حسب حالة تقدم المشروع.

6- متابعة القرض: في هذه المرحلة يراقب البنك سيرورة عمل المنشأة، فهي تهدف إلى تقديم يد المساعدة للعميل لتخطي المشاكل التي قد تعترضه، والاطمئنان على عدم حدوث حوادث أو طوارئ من شأنها عرقلة نشاط المؤسسة، وبالتالي التأثير على التزاماتها اتجاه البنك فيما يخص سداد القرض وفوائده.

7- تحصيل القرض: يقوم البنك بتحصيل مستحقاته من العميل حسب الطرق التي تنص عليها الاتفاقية، وفي هذا الصدد يجب التأكد من تحصيل مبلغ القرض كله بالإضافة إلى الفوائد وبعدها يتم غلق الملف وحفظه<sup>13</sup>. أما في حالة طلب تجديد القرض بسبب حاجة المقرض إلى قروض إضافية لتمويل مشروعه الاستثماري مع محافظته على مركزه المالي وسمعته، أو تأجيل السداد إذا كان العميل غير قادرا على السداد في المدة المتفق عليها لأسباب خارجية لا دخل له فيها، فيقبل البنك التأجيل مع رفع معدل الفائدة السابق. وقد يتخذ البنك الإجراءات القانونية ضد العميل لإجباره على الوفاء إذا لاحظ تهربه من التسديد، فيقوم البنك بالحجز على الضمانات المقدمة لتحويلها إلى نقود ليحصل على حقوقه بالتصرف فيها بمعرفته.

المحور الثاني: القروض البنكية الاستثمارية الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة تيسميسيلت - يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية واحد من أكبر البنوك العمومية التجارية الموجودة في الجزائر، والذي نتيجة لخبرته وتنافسيته استطاع أن يفرض مستواه في بيئة تنافسية تضم بنوك وطنية عمومية وخاصة وبنوك أجنبية، وذلك بتبنيه

استراتيجيات تنافسية تميزه عن باقي البنوك التي تنشط في محيطه. فبنك الفلاحة والتنمية الريفية يعتبر رائدا في مجاله (أي المجال الفلاحي والريفي) وفي مجالات أخرى كالصناعية والاستثمارية والحرفية وغيرها، وذلك من خلال تكتيكاته ومساهماته التمويلية الفعالة للمجالات السابقة الذكر.

أولا: لمحة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية ("BADR" Banque de l'agriculture et du développement rural) هو بنك تجاري عمومي تأسس في 13 مارس 1982 بموجب المرسوم رقم 82-206، بعد إقرار إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، ومن بين مهامه الأساسية تمويل أنشطة القطاع الزراعي<sup>14</sup>. فهو بنك تجاري يمكنه جمع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل، ويمثل أيضا بنك تنمية باعتباره يستطيع أن يقوم بمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل هدفها تكوين رأس المال الثابت. وفيما يخص الجانب الإقراضي لهذا البنك، فهو يعتبر بنكا متخصصا في القطاع الفلاحي. وفي هذا المجال، يمكن أن يمنح قروضا لتمويل القطاع الفلاحي، وترقية النشاطات الفلاحية، والحرفية، وكذلك تمويل أنشطة الصناعات الغذائية والأنشطة المختلفة في الريف. وكما قلنا فقد ورث بإنشائه تمويل القطاع الفلاحي عن البنك الوطني الجزائري<sup>15</sup>.

كان يتألف في البداية من 140 وكالة تنازل عنها البنك الوطني الجزائري لصالحه، تمتلك حاليا أكثر من 300 وكالة و39 مديرية جهوية، وتضم تعداد من الإطارات والموظفين عددهم 7000 يشتغلون على مستوى الهياكل المركزية والجهوية وكذا المحلية، فكثافة شبكة هذا البنك مهم بالنسبة لهذه الإطارات<sup>16</sup>. وقد احتل هذا البنك المرتبة الأولى في الجزائر حسب (BANKERS ALMANACH (Edition 2001)، وأيضا المرتبة 13 إفريقيا والمرتبة 668 على المستوى العالمي من مجموع 4100 بنك مصنف<sup>17</sup>. كما أنه أصبح بمرور الوقت وخاصة منذ صدور قانون النقد والقروض 10/90 والمؤرخ بتاريخ 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقروض بنك عام أو شامل يمول كل القطاعات أو النشاطات، وهو الآن يعتبر شركة ذات أسهم "SPA" ذات رأس مال يقدر بـ 33 مليار دج ويوجد مقره الرئيسي بشارع العقيد عميروش - الجزائر العاصمة<sup>18</sup>.

ولبنك الفلاحة والتنمية الريفية 26 شركة تابعة (Filiale) من أهمها نذكر: الجزائر استثمار، شركة توظيف القيم المنقولة، شركة القرض التاجيري الجزائري إيجار، بنك البركة، شركة تسيير بورصة القيم<sup>19</sup>.

وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتيسمسيلت (الرمز 544) أنشئت بتاريخ 13 مارس 1982 (بتاريخ انفصالها عن البنك الوطني الجزائري) والموجود مقرها الآن بشارع الاستقلال ببلدية تيسمسيلت، وهي تابعة للمديرية الجهوية للاستغلال لتيارت (الرمز 014) والموجود مقرها بطريق السوق ببلدية تيارت<sup>20</sup>.

ثانيا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك في المدى القصير والمتوسط والطويل نجد<sup>21</sup>:

- توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة بنكية شاملة.
- تحسين نوعية وجودة الخدمات، وتحسين العلاقات مع العملاء.



- الحصول على أكبر حصة من السوق.
  - تطوير العمل البنكي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.
  - رفع حجم الموارد بأقل التكاليف، وتوسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات.
  - تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار والعمللة الصعبة.
- ثالثاً: وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية
- تتمثل أهم الوظائف التي يقوم بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية باعتباره بنك تجاري عمومي فيما يلي<sup>22</sup>:
- 1- جمع الودائع والمدخرات من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين وفتح الحسابات.
  - 2- منح قروض الاستهلاك؛ وقروض الاستغلال؛ وقروض تمويل التجارة الخارجية؛ وقروض الاستثمار.
  - 3- القيام بالوساطة المالية وخلق النقود.
  - 4- وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن.
  - 5- القيام بمختلف العمليات الأخرى التقليدية والحديثة والتي يقوم بها أي بنك تجاري.
- رابعاً: الخدمات التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية
- سنتناول في هذه النقطة مختلف الخدمات التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والتي تتنوع بتنوع فئات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يستهدفهم البنك. ففئات الأشخاص الذين يستهدفهم البنك بخدماتهم هم<sup>23</sup>:
- 1- فئة الخواص: أهم الخدمات التي يقدمها لهم البنك باختصار هي:
    - فتح حساب الشيك بالعمللة الوطنية والصعبة.
    - فتح حساب دفتر الادخار ودفتر ادخار الأشبال.
    - توفير ومنح البطاقات المغناطيسية الخاصة بالسحب والخاصة بالدفع والخاصة بالتوفير والادخار.
    - خدمة التأمين على الأشخاص.
    - خدمة تأمين السكن ضد المخاطر والكوارث الطبيعية.
  - 2- فئة الشباب: أهم الخدمات التي يقدمها لهم البنك باختصار هي:
    - فتح حساب الشيك بالعمللة الوطنية والصعبة.
    - فتح حساب دفتر الادخار ودفتر ادخار الأشبال.
    - توفير ومنح البطاقات المغناطيسية الخاصة بالسحب والخاصة بالدفع والخاصة بالتوفير والادخار.
    - جهاز مساعدة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.
  - 3- فئة الفلاحين: أهم الخدمات التي يقدمها لهم البنك باختصار هي:
    - منح قروض الاستغلال والقروض البنكية الاستثمارية.
    - منح القروض الفلاحية وقروض الإيجار، ومنح قروض السكن الريفي.
    - تقديم خدمة التأمين الفلاحي.



- منح قروض الاستغلال لتمويل المؤسسات الاقتصادية التي تنشط في كل ما يخص المنتج الفلاحي.
- 4- فئة الصيادين البحريين ومربين المائيات: أهم الخدمات التي يقدمها لهم البنك باختصار هي:
  - فتح الحسابات الجارية بالعملة الوطنية وبالعملة الصعبة.
  - تمويل الاستثمارات.
  - وتمويل دورة الاستغلال (قصيرة الأجل).
- 5- فئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة: أهم الخدمات التي يقدمها لهم البنك باختصار هي:
  - فتح الحسابات الجارية بالعملة الوطنية وبالعملة الصعبة.
  - استقبال الإيداعات لأجل.
  - منح أذونات الخزينة.
  - كراء صناديق الادخار.
  - منح قروض الاستغلال وقروض الاستثمار وقروض الإيجار.
  - تقديم خدمة التحويلات المالية الدولية.
- 6- فئة الجزائريين المقيمين في الخارج: أهم الخدمات التي يقدمها لهم البنك باختصار هي:
  - فتح الحسابات بالعملة الصعبة.
  - وفتح حساب دفتر الادخار ودفتر ادخار الأشبال.
  - استقبال الإيداعات لأجل.
  - منح أذونات الخزينة.
  - كراء صناديق الادخار.

خامسا: القروض البنكية الاستثمارية التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القروض البنكية الاستثمارية هي قروض طويلة أو متوسطة الأجل يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمنحها، وهي مدعمة جزئيا من قبل الدولة، وتمنح لإنشاء أو توسيع أنشطة المؤسسات التي تنتج السلع والخدمات، ومن بين فئات المؤسسات التي يستهدفها بنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال منحها هذا النوع من القروض نجد: فئة مؤسسات الفلاحين، فئة مؤسسات الصيادين البحريين ومربين المائيات، فئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة<sup>24</sup>. ومن أهم أنواع القروض البنكية الاستثمارية التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد<sup>25</sup>:

- قروض الاستثمار "التحدي" للمؤسسات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة والفلاحين، هذا النوع من القروض البنكية الاستثمارية عوض البرنامج الوطني لتطوير الفلاحة<sup>26</sup>. وهي قروض استثمار متوسطة وطويلة الأجل مدعمة جزئيا من طرف الدولة، مخصصة وموجهة للأنشطة الاستغلالية الجديدة الفلاحية وتربية الماشية، أو لمشاريع ذات طابع فلاحي تقع على أراضي فلاحية غير مستغلة ذات ملكية خاصة أو ملكية الدولة في المجال الخاص ومنتازل عنها لصالح الخاص<sup>27</sup>.

وتمنح للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يملكون دفتر مواصفات وأعباء مصادق عليه من طرف الهياكل المؤهلة والمختصة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية بما في ذلك الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، أما المشاريع ذات الطابع الفلاحي المراد إنجازها على الأراضي الغير فلاحية فهي معفاة من التصديق والتحقيق من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية<sup>28</sup>. ومن بين المشاريع المؤهلة للاستفادة من هذا النوع من القرض نجد<sup>29</sup>: عمليات تطوير السقي الفلاحي؛ إنجاز البنى التحتية ومنشآت التخزين والتحويل والتعبئة والتغليف والتقييم؛ حماية وتطوير مجمعات الجينات الحيوانية والنباتية. أما بالنسبة للمجالات المعنية بهذا القرض فهي<sup>30</sup>: إنشاء وتجهيز وتحديث الأنشطة الاستغلالية الجديدة الفلاحية وتربية المواشي؛ المؤسسات الاقتصادية التي تسهم في رفع مستوى المنتجات الزراعية والحيوانية.

- قروض استثمار لتمويل استثمارات مؤسسات الصيادين البحريين ومربيين المائيات. وهي موجهة للمشاريع الاستثمارية التي تستجيب لمعايير الأهلية والربحية والملائمة.

- قروض استثمار لتمويل أنشطة مؤسسات الفلاحين. وهي قروض طويلة ومتوسطة الأجل تمنح للفلاحين الذين هم بحاجة إلى أموال من أجل السيورة في مزاولة نشاطاتهم الإنتاجية الفلاحية والحيوانية وتعزيز تطويرها.

- قروض استثمار لتمويل أنشطة المؤسسات الصناعية والتجارية. وهي قروض موجهة لتمويل وتعزيز مختلف أنشطة المؤسسات الصناعية والتجارية.

- قروض استثمار لتمويل أنشطة مؤسسات البناء والأشغال العمومية. وهي قروض موجهة لتمويل وتعزيز مختلف أنشطة مؤسسات البناء والأشغال العمومية.

- قروض استثمار لتمويل أنشطة مؤسسات الخدمات. وهي قروض موجهة لتمويل وتعزيز مختلف أنشطة مؤسسات الخدمات.

- قروض استثمار لتمويل أنشطة المؤسسات والمهنيين الذين يعملون في القطاع الصحي. وهي قروض موجهة لتمويل وتعزيز مختلف أنشطة المؤسسات والمهنيين الذين يعملون في القطاع الصحي.

- قروض استثمار موجهة لتجار الجملة والمؤسسات الصغيرة والحرفيين لاقتناء المركبات النفعية. وهي قروض موجهة لتمويل مختلف نشاطات تجار الجملة والمؤسسات الصغيرة والحرفيين لاقتناء المركبات النفعية.

سادسا: ملف طلب القروض البنكية الاستثمارية التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية

وهي تختلف باختلاف أنواع القروض البنكية الاستثمارية كالتالي:

1- قروض الاستثمار "التحدي" للمؤسسات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة والفلاحين: ويتكون ملف القرض من<sup>31</sup>:

- طلب الحصول على قرض.

- دفتر أعباء حظي بموافقة الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.

- شهادة ضمان اعتماد بالنسبة إلى التعاوانيات (في حالة طالب القرض شخص معنوي).

- محضر لتعيين ممثل عن الشركات والتعاوانيات (في حالة طالب القرض شخص معنوي).

- شهادة ميلاد (في حالة طالب القرض شخص طبيعي).

- عقد التنازل أو عقد ملكية بالنسبة إلى الأراضي التابعة للقطاع الخاص.
- دراسة "تقنو - اقتصادية" للمشروع معدة من طرف مكتب دراسات معتمد من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.
- فواتير شكلية.
- دراسة قبلية للمشروع.
- رخصة بناء خاصة بالمباني المجهزة للاستغلال.
- اعتماد صحي للمباني المرشحة لاستغلالها في تربية المواشي.
- الحصول على ترخيص من طرف مصالح مديرية الري لحفر آبار في حالة ما إذا كان الأمر لزاما.
- 2- قروض استثمار لتمويل أنشطة مؤسسات الفلاحين: ويتكون ملف القرض من<sup>32</sup>:
  - طلب القرض.
  - دراسة "تقنو - اقتصادية".
  - امتيازات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (إن وجدت).
  - الميزانية وحساب النتائج للثلاثة دورات (سنوات) الأخيرة في حالة مؤسسة تراول نشاطها من قبل.
  - الميزانية وحساب النتائج وحساب الاستغلال التقديرين ل 5 سنوات قادمة في حالة مؤسسة جديدة.
  - خبرة الإنجازات على الموقع.
  - فاتورة شكلية.
  - الوضعيات الجبائية والشبه جبائية.
  - عقد الملكية، أو الامتياز، أو الإيجار.
  - رخصة البناء.
  - ترخيص مصالح الري أو المصالح الأخرى.
- 3- قروض استثمار لتمويل استثمارات مؤسسات الصيادين البحريين ومربيين المائيات: ويتكون الملف من<sup>33</sup>:
  - طلب القرض.
  - دفتر الأعباء.
  - دراسة "تقنو - اقتصادية".
  - فاتورة شكلية.
  - ترخيص مديرية الصيد البحري والموارد المائية من أجل استيراد الأجهزة.
  - امتيازات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (إن وجدت).
  - خبرة وتقييم الممتلكات في حالة وجود اقتراح حيازي.
- 4- قروض استثمار لتمويل أنشطة المؤسسات الصناعية والتجارية والبناء والأشغال العمومية والخدمات: ويتكون ملف القرض من<sup>34</sup>:

- طلب القرض.
  - دراسة "تقنو - اقتصادية".
  - خبرة الإنجازات على الموقع.
  - فاتورة شكلية.
  - الميزانية وحساب النتائج للثلاثة دورات (سنوات) الأخيرة في حالة مؤسسة تراول نشاطها من قبل.
  - الميزانية وحساب النتائج وحساب الاستغلال التقديرين ل 5 سنوات قادمة في حالة مؤسسة جديدة.
  - امتيازات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (إن وجدت).
  - عقد الملكية أو امتياز أو ايجار.
  - فاتورة شكلية تقديرية للأشغال الباقي إنجازها.
  - الوضعيات الجبائية والشبه جبائية.
  - خبرة وتقييم الممتلكات في حالة وجود اقتراح حيازي.
  - رخصة بناء خاصة بالمباني المجهزة للاستغلال.
  - شهادة ميلاد (في حالة طالب القرض شخص طبيعي).
- 5- قروض استثمار لتمويل أنشطة المؤسسات والمهنيين الذين يعملون في القطاع الصحي: ويتكون ملف القرض من<sup>35</sup>:
- طلب القرض.
  - شهادة في التخصص.
  - الترخيص بمزاولة النشاط صادرة عن السلطات الوصية.
  - امتلاك عيادة خاصة أو عقد كراء عيادة لمدة على الأقل تساوي مدة القرض.
  - دراسة "تقنو - اقتصادية".
  - فاتورة شكلية.
  - الوضعية المالية المبررة لمستوى الدخل.
  - شهادة ميلاد (في حالة طالب القرض شخص طبيعي).
- 6- قروض استثمار موجهة لتجار الجملة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفيين لاقتناء المركبات النفعية: ويتكون ملف القرض من<sup>36</sup>:
- سجل تجاري.
  - شهادة تثبت ممارسة النشاط على الأقل سنتان في نفس العنوان التجاري الحالي (بالنسبة لتجار الجملة والمؤسسات الصغيرة).
  - عقد ملكية المحل التجاري أو عقد كراء لمدة على الأقل تساوي مدة القرض.
  - الوضعية المالية المثبتة لمستوى الدخل الذي يغطي أقساط القرض.

- رخصة سياقة "صنف ب" ذات أقدمية أكثر من سنة وغير منتهية الصلاحية، أو شهادة تثبت العمل كسائق موزع (بالنسبة لتجار الجملة والمؤسسات الصغيرة).
  - شهادة الإقامة بمكان تواجد البنك.
  - مستخرج الضرائب صافي.
  - شهادة الحرفي (بالنسبة للحرفيين).
  - أحدث وآخر ميزانيتين أو الوضعيات المحاسبية (بالنسبة لتجار الجملة والمؤسسات الصغيرة).
  - شهادة تثبت مزاوله نشاط دائم مع تشغيل ثلاثة أشخاص على الأقل (بالنسبة للحرفيين).
  - شهادة ميلاد (في حالة طالب القرض شخص طبيعي).
- خاتمة:

تلعب البنوك دورا جوهريا وهاما في منح الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالاستثمارات المتوسطة والطويلة الأجل، فهاته الأخيرة تحتاج إلى أموال ضخمة لتمويلها ومدة طويلة لإنجازها وتحقيق العوائد المتوقعة منها. فهذا النوع من الاستثمارات تعتبر البنوك من بين المصادر المالية الأنسب له، وذلك من خلال ما يعرف بالتمويل عن طريق القروض البنكية الاستثمارية. فالقروض البنكية الاستثمارية التي تمنحها البنوك تعتبر من أهم وأبرز صيغ التمويل الموجهة لتمويل المشروعات الاستثمارية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي يعود لها الدور الكبير في تطوير وتوسيع أنشطة المؤسسة من جهة، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى. إلا أنه ينبغي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استغلال ذلك الدعم المالي من أجل تنمية وتوسيع استثماراتها والذي من شأنه الرفع في قدراتها الإنتاجية وبالتالي رفع رقم الأعمال وتخفيض الاستهلاكات الوسيطة وهو ما يؤدي إلى الرفع في القيمة المضافة للمؤسسة.

ومن خلال هاته الدراسة استخلصنا النتائج التالية:

- تعتبر القروض البنكية الاستثمارية مصدر تمويل هام للمشاريع الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تتعدد وتنوع القروض البنكية الاستثمارية وطبيعة المشاريع الاستثمارية المراد تمويلها.
- القروض البنكية الاستثمارية تتناسب ومدة وحجم المشاريع الاستثمارية المتوسطة والطويلة الأجل.
- القروض البنكية الاستثمارية ضرورة حتمية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب ضخامة تكاليف المشاريع الاستثمارية.
- يتم منح القروض البنكية الاستثمارية للمؤسسات بعد اتخاذ عدة إجراءات من شأنها دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية المراد تمويلها وضمان استرجاع القروض بفوائدها وفي الوقت المحدد.
- يعتبر منح القروض البنكية الاستثمارية من أهم الوظائف التي يقوم بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- تنوع القروض البنكية الاستثمارية التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية حسب الفئات التي يستهدفها.
- القروض البنكية الاستثمارية التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية موجهة لتمويل شتى الأنشطة الاقتصادية.

- القروض البنكية الاستثمارية التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية مصدر تمويل أساسي للعديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة حديثة النشأة منها.
- أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من القروض البنكية الاستثمارية التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية هي في إطار سياسة الدولة الرامي لخلق ودعم المؤسسات.
- أغلب القروض البنكية الاستثمارية التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتم بدراسة جدوى اقتصادية حقيقية وإنما يتم المنح وفقا لخلفيات سياسية واجتماعية.
- نقص التعريف والتشهير بأصناف القروض البنكية الاستثمارية التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية خاصة الحديثة منها مثل قروض الاستثمار التحدي، وهذا ما يفسر الإقبال القليل على هذا النوع من القروض الاستثمارية.
- تركيز بنك الفلاحة والتنمية الريفية على استرجاع القرض البنكي الاستثماري أكثر من تركيزه على نجاح المشروع الاستثماري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- علاقة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال منحها القروض البنكية الاستثمارية هي علاقة مدين ودائن فقط، فالبنك يقوم فقط بالتمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون تقديم الإرشادات والتوجيهات لها.
- وعليه، من أجل نجاح ونجاعة القروض البنكية الاستثمارية، وجب على بنك الفلاحة والتنمية الريفية ما يلي:
  - التعريف والتشهير بأصناف القروض البنكية الاستثمارية التي يمنحها خاصة الحديثة منها.
  - التركيز أثناء منح القروض البنكية الاستثمارية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لها مشاريع استثمارية رائدة.
  - ضرورة القيام بدراسة اقتصادية جدية وفعالية للمشاريع الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
  - تفادي منح القروض البنكية الاستثمارية بناء على خلفيات سياسية واجتماعية.
  - ضرورة التركيز على نجاح المشروع الاستثماري الممول وذلك من خلال متابعته.
  - يجب على بنك الفلاحة والتنمية الريفية تقديم الإرشادات والتوجيهات اللازمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من القروض البنكية الاستثمارية.

الهوامش والمراجع:

<sup>1</sup> الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 45.

<sup>2</sup> الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 74.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 75.

<sup>4</sup> نفس المرجع، ص 76.

<sup>5</sup> نفس المرجع، ص 74.

<sup>6</sup> نفس المرجع، ص 75.

<sup>7</sup> نفس المرجع، ص ص: 73-75.

<sup>8</sup> مفلح محمد عقل، الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2009، ص ص: 82-83.

- فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2004، ص ص: 12-15.
- محمد محمود المكايي، البنوك الإسلامية (النشأة والتمويل والتطوير)، المكتبة العصرية، مصر، 2009، ص 244.
- <sup>9</sup> عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2000، ص ص: 62-64.
- <sup>10</sup> رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، الطبعة الأولى، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 260.
- <sup>11</sup> عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 67-68.
- محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2000، ص 338.
- <sup>12</sup> وفاء يحيى أحمد حجازي، المحاسبة عن القروض والائتمان، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، 2009، ص 28.
- <sup>13</sup> رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص 263.
- <sup>14</sup> فضيل فارس، التقنيات البنكية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مطبعة الموساك رشيد، الجزائر، 2013، ص 56.
- <sup>15</sup> الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، مرجع سبق ذكره، ص 191.
- <sup>16</sup> الموقع الإلكتروني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، شوهده بتاريخ 2017/03/20. [www.badr-bank.dz](http://www.badr-bank.dz)
- <sup>17</sup> BADR info, N° 27, Revue Bimestrielle D'information, Banque BADR, ALGERIE, Mars 2002, p 01.
- <sup>18</sup> الموقع الإلكتروني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره.
- <sup>19</sup> نفس المرجع.
- <sup>20</sup> نفس المرجع.
- <sup>21</sup> BADR infos, N° 16, Revue Bimestrielle D'information, Banque BADR, ALGERIE, 2000, p p: 32-33.
- <sup>22</sup> الموقع الإلكتروني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره.
- <sup>23</sup> نفس المرجع.
- <sup>24</sup> نفس المرجع.
- <sup>25</sup> تحضير ملف القرض، دليل متوفر على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسميسيلت، اصدار 2003، ص ص: 2-3.
- الموقع الإلكتروني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره.
- <sup>26</sup> حسب تصريح السيد مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسميسيلت، بتاريخ 2017/03/24.
- <sup>27</sup> الموقع الإلكتروني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره.
- <sup>28</sup> أفضل 10 أجوبة لتساؤلاتكم، قروض الاستثمار "التحدي"، مطوية متوفرة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسميسيلت.
- <sup>29</sup> الموقع الإلكتروني للديوان الوطني للأراضي الفلاحية، شوهده بتاريخ 2017/03/20. [www.onta.dz](http://www.onta.dz)
- <sup>30</sup> الموقع الإلكتروني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره.
- <sup>31</sup> كيف تُكوّن ملف قرض استثمار "التحدي"، مطوية متوفرة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسميسيلت.
- <sup>32</sup> تحضير ملف القرض، مرجع سبق ذكره، ص 2.
- <sup>33</sup> نفس المرجع، ص 2.
- <sup>34</sup> نفس المرجع، ص 3.
- <sup>35</sup> نفس المرجع، ص 3.
- <sup>36</sup> نفس المرجع، ص ص: 3-4.